نعمل مع جميع الأطراف للوصول إلى سوريا الموحدة

وزير الخارجية الأمريكي : 200 مليون دولار لدعم جهود التحالف الدولي ضد «داعش»

وزير الخارجية الامريكي في افتتاح الاجتماع الوزاري

علي الغانم خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر استثمر في العراق

- حررنا 98 % من الأراضي العراقية و السورية والعديد من النازحين عادوا لديارهم
- «داعش» لا يزال يشكل تهديداً على المنطقة رغم تحرير الأراضي العراقية من قبضته
- الولايات المتحدة تقف إلى جانب حليفتها تركيا ونتفهم مخاوفها جراء ما يحدث بسوريا
- الولايات المتحدة وقوات التحالف يسيطران على 30 % من الأراضي السورية
- الجميلي : الحكومة العراقية سنت القوانين التي تمنح ضمانات للاستثمار وتسهيل إجراءاته
- الأعرجي : القطاع الزراعي فرصة ممتازة للاستثمار نظراً للحاجة إلى الأمن الغذائي
- نسعى لبناء 25 ألف وحدة سكنية في عدد من المحافظات إضافة الى عدد من الفنادق

المستشفيات والماء والكهرباء والاطفال الى المدارس.

واعرب تيلرسون عن تقدير الولايات المتحدة للمساهمات السخية من اعضاء التحالف على مدى السنوات الماضية لكن يجب التاكد من تقديم الاموال بشكل اكبر لتحقيق الاستقرار.

واشار الى استمرار الولايات المتحدة بان تكون المانح الاكبر في تقديم المساعدات الانسانية اللازمة في سوريا وعملها مع التحالف الدولي والشركاء المحليين من أجل تدعيم المكاسب العسكرية في سورية.

وشدد على ضرورة تامين المناطق المحررة لضمان العودة الامنة للنازحين واستمرار الجهود المركزة لدحر (داعش) وحماية المدنيين.

واعرب عن تفهمه للمخاوف التركية الحليفة في حلف شمال الاطلسي (ناتو) جراء ما يحدث بسوريا مؤكدا ان الولايات المتحد تقف الى جانب حليفتها تركيا لحل قضايا الارهاب.

ودعا الى تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بمحاربة (داعش) نظرا لاهميتها ولضمان عدم تكرار الازمة والمحافظة على الجهود الدولية في محاربة (داعش) والحول من زيادة شعبيتها.

واكد دعم الولايات المتحدة للمبادئ التوجيهية التي سيعلن عنها مضيفا «نحن موحدون وسنستمر في جهودنا وتصميمنا لتحقيق الهزيمة الكاملة ل(داعش)».

ومن جانبة اكد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي قدرة بلاده على استقطاب رؤوس الاموال والمستثمرين في المشروعات الاستثمارية المطروحة لما تمتلكه من امكانات كبيرة ولاسيما البشرية منها.

جاء ذلك في كلمة للعبادي خلال مشاركته في جلسة نقاشية بعنوان (النافذة الواحدة: دعم المستثمرين في العراق) في مؤتمر (استثمر في العراق) الذي تنظمه غرفة تجارة وصناعة الكويت ضمن المؤتمر الدولي لاعادة اعمار العراق بمشاركة وزير الخارجية الامريكي ريكس تيلرسون.

واضاف ان الحكومة العراقية عملت على تحقيق اصلاحات اقتصادية وازالة العقبات عن المستثمرين ورفع العراقيل عنهم

وعلى صعيد متصل اكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم ان مؤتمر الكويت الدولي لاعادة اعمار العراق هو بداية لمرحلة الامن والتنمية في المنطقة. واضاف الغانم خلال الجلسة الافتتاحية لبرنامج مؤتمر (استثمر في العراق) ضمن فعاليات مؤتمر الكويت الدولي لاعادة إعمار العراق الذي انطلق في الكويت يوم امس الأول ويستمر حتى اليوم ان الكويت لا تعتبر المؤتمر مجرد تجربة جديدة تكرس دور الكويت الاقليمي والعربي والدولي بل هو تجربة رائدة في اعادة العلاقات العربية العربية من منظور المستقبل ومصالحة.

واعتبر الغانم المؤتمر تظاهرة استثمارية يضم ما يناهز 1500 شركة من 50 دولة علموا اهمية مشروعات ودلالات اعمار دولة بحجم ومكانة وامكانيات ومعاناة العراق.

واوضح ان الشركات اقبلت بتفاؤل وحماس للمشاركة في هذه الفرصة الاقتصادية والسياسية والانسانية في آن معا مستذكرا ما تميزت به التجارب السابقة لدولة الكويت من جدية وكفاءة ونجاح في هذا الميدان.

وقال ان كافة الجهات الوطنية والاقليمية والدولية المتعاونة في تنظيم هذا المؤتمر تعلم ان اليوم الثاني منه يمثل نبضه الاقتصادي الحقيقي لاسيما وانه متعلق بمشاركة القطاع الخاص الدولي في ملكية وتمويل المشاريع التنموية التي يطرحها العراق.

وشدد على ان مشاركة القطاع الخاص يجب ان تكون الاكبر حجما والابعد اثرا والاعمق دلالة لافتا الى ان برنامج اليوم حافل بتوضيح طبيعة الضمانات غير المسبوقة التي تحظى بها هذه المشاريع فضلا عن صيغ الدعم الذي يتلقاه المستثمرون فيها.

وبين ان البرنامج ايضا غني بالشخصيات المشاركة فالى جانب اصحاب الخبرة والاختصاص من القيادات الادارية والفنية في العراق والمؤسسات التنموية الدولية سيعتلي منبر المؤتمر دولة رئيس وزراء العراق ووزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ووزير التخطيط العراقي ورئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان العراقي.

واكد ان الكويت لاتنظر الى المؤتمر باعتباره تعبئة تنموية عالمية فحسب بل ترى فيه اعلانا عراقيا واقليميا بانتهاء مرحلة عدم الاستقرار وبداية لمرحلة الامن والتنمية في المنطقة كلها مشيرا الى تزامن المؤتمر مع الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي ضد ما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية (داعش).

واعرب عن امله بان تستضيف الكويت او ربما يستضيف العراق قريبا مؤتمر اعادة اعمار سوريا ومؤتمر اعمار اليمن.

ولفت الى ان الكويت لاتعتبر هذا المؤتمر مجرد تجربة جديدة تكرس دورها الاقليمي والعربي والدولي وصدق مساعيها التنموية والانسانية انما تجربة رائدة ومهمة في اعادة العلاقات العربية العربية من منظور المستقبل ومصالحة والتقدم ومقتضياته.

وافاد انه بالنسبة للكويت واهلها لاينتهي المؤتمر بانتهاء ايامه الثلاث بل هو يبدأ بعدها وانطلاقا منها مشيرا الى ان الكويت مؤهلة بان تكون البوابة الرئيسية لاعادة اعمار العراق نظرا للجوار الجغرافي للكويت وتكاملها الاجتماعي والاقتصادي وتوظيفا لبنيتها الاساسية وكفاءة البنية المؤسساتية والديمقراطية والقضاء والجهاز المصرفي.

من جهته دعا وزير التخطيط العراقي الدكتور سلمان الجميلي في كلمته المستثمرين الى الدخول في السوق العراقي والاطلاع على الفرص الاستثمارية التي تقدمها الحكومة العراقية التي قدمت ضمانات للمستثمرين.

وقال ان الحكومة العراقي سنت القوانين التي تمنح ضمانات للاستثمار وتسهيل اجراءاتهم مؤكدا ان المساهمة في عملية اعادة الاعمار عن طريق الدخول في الاستثمارات العراقية تمثل رسالة محبة وسلام واستقرار خاصة وان استقرار العراق يمثل استقرار للمنطقة كلها

واكد رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق الدكتور سامي الاعرجي ان العراق اصبح دولة محررة باقتصاد مستقر ودون قيود على نقل الاصول والاموال.

وقال الاعرجي في جلسة حوارية ضمن برنامج مؤتمر (استثمر في العراق) ان البنية التحتية في العراق تحتاج الى اعمار مثل القطاع الاسكاني خاصة المناطة التي حررت مما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) موضحا ان هذا القطاع فيه فرص استثمارية واعدة.

واضاف ان القطاع الزراعي في العراق يمثل فرصة ممتازة للاستثمار نظرا لحاجة العراق الى الامن الغذائي داعيا في الوقت نفسه الى الاستثمار في القطاعات الصناعية والنفطية.

واشار الاعرجي الى خطط تطوير النقل وسكك الحديد وربطها من بغداد الى الموصل ثم ربطها بطريق الحرير الى الصين مرورا بايران.

وذكر ان العراق يسعى الى بناء ما يقارب 25 الف وحدة سكنية في عدد من المحافظات كخطوة اولى اضافة الى عدد من الفنادق والجامعات والمستشفيات.

واكد الاعرجي اهتمام العراق بالجانب السياحي خاصة في مناطق الشمال التي تتميز بالجذب السياحي اضافة الى تطوير كافة المناطق السياحية في العراق.

من جهته قال المدير الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا في مؤسسة التمويل الدولية مؤيد مخلوف ان المؤسسة تستثمر 1ر7 مليار دولار في العراق علاوة على البحث عن فرص تمويل اكبر لتعزيز الاستثمار في العراق.

واضاف ان تحرير قطاع الاستثمار في العراق يمثل تحديا خاصة وان الحكومة لا تستطيع الاستثمار في كافة القطاعات مؤكدا الحاجة الى دخول مستثمرين في السوق العراقي.

واكد مخلوف استعداد المؤسسة للتعاون مع المستثمرين الراغبين بالاستثمار في العراق مضيفا ان العراق يمثل سوقا استثماريا واعدا ومفتوحا. وافاد بان المؤسسة هي ذراع القطاع الخاص للبنك الدولي وتعمل على تقديم المشوره لدى المستثمرين في كافة القطاعات لاسيما البنى التحتية. واوضح مخلوف ان المؤسسة تدعم القطاع الخاص لاسيما في الاسواق الصعبة والاقتصادات الناشئة مبينا ان تمويل المؤسسة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا يقارب المليارى دولار.

من جانبه اكد مدير مكتب مؤسسة التمويل الدولية في العراق زياد بدر سعي الحكومة العراقية الى تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز دور القطاع الخاص اضافة الى توفير فرص وظيفية واستثمارية في العراق.

وقال بدر ان المؤسسة بدأت مشروعها الاول مع العراق عام 2005 بالتعاون مع البنك المركزي الكويتي ومصرف عراقي وهذا كان اول استثمار خارجي في مصرف خاص بالعراق.

وبدوره قال اختصاصي اول بالقطاع الخاص بمجموعة البنك الدولي محمد عبدالقادر ان المجموعة عملت في العراق منذ سنوات في مجال الاصلاح لكي تجعله جاذبا للاستثمار.

وذكر انه في عام 2016 وصل اليه طلب من رئيس مجلس الوزراء واثناء الاجتماع طلبوا منه التحضير للانتصار والعمل على مابعد الحرب للاستثمار في العراق في مختلف القطاعات

قال نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون الشرق الاوسط وشمال افريقيا الدكتور حافظ غانم اليوم الثلاثاء ان مشروع اعادة اعمار العراق هو هدف للمجتمع الدولي ككل ولمنطقة الشرق الاوسط بشكل خاص من اجل تحقيق استقراره.

واضاف غانم في لقاء مع وكالة الانباء الكويتية (كونا) على هامش مؤتمر (استثمر في العراق) الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة الكويت بالتزامن مع مؤتمر الكويت الدولي لاعادة إعمار العراق ان البنك كمؤسسة دولية مهتم بملف اعادة اعمار العراق لانها دولة كبيرة ومهمة مؤكدا ان نجاح التنمية العراق سيساهم في استقراره واستقرار المنطقة كذلك.

واوضح ان البنك الدولي عمل مع الحكومة العراقية في الفترة الماضية على تقييم احتياجات العراق ومتطلبات اعادة اعماره اضافة الى العمل على تحضير هذا المؤتمر مع دولة الكويت بمشاركة ثلاث منظمات دولية ساهمت في اعداده هي البنك الدولي والامم المتحدة والاتحاد الاوروبي.

واكد غانم ان العراق يحتاج الى استثمارت كبيرة خاصة في البنية التحتية مثل الطاقة والنقل والاسكان موضحا ان اغلب هذه الاستثمارات تاتي عن طريق القطاع الخاص.

واوضح ان الحكومة العراقية عملت على تشجيع عملية الاستثمار وتحسين مناخه عبر التشريعات القانونية وتطوير الاداء الاداري لمؤسساتها.

وقال غانم ان دولة العراق جاذبة للاستثمار لانها تمتلك قدرات وثروات كبيرة مثل البترول والزراعة والسياحة والصناعة موضحا ان المستثمر يبحث عن الضمانات التي تحمي استثماراته مثل وجود ضرائب مناسبة وانتقال سهل لرؤوس الاموال اضافة الى ترسيخ الامن فيه. واشار الى اهتمام القطاع الخاص الكويتي بالاستثمار في العراق وتشجعه للدخول في سوقه موضحا بهذا الخصوص انه عقد لقاءات عديدة مع القطاع الخاص الكويتي لبحث الضمانات الخاصة بفرص الاستثمارت داخل العراق.

واعرب غانم عن تفاؤله بنتائج مؤتمر اعادة اعمار العراق من خلال المشاركة الكبيرة من القطاع الخاص سواء الكويتي او من الخارج في اجتماعات المؤتمر متوقعا ان العملية الاستثمارية في العراق سترتفع خلال السنوات القليلة المقبلة وستغطي كل احتياجاته.

وعن عمل مجموعة البنك الدولي اوضح انها تعمل من خلال ثلاث مؤسسات هي البنك الدولي الذي يعطي القروض والمنح للدول ثم مؤسسة التمويل الدولية التي تعمل مع القطاع الخاص واضافة الى (ميغا) التي تعطي الضمانات للمستثمرين.

وقال «نحن نعمل كمجموعة مع العراق في المشاريع مثل تمويل المشاريع الاجتماعية واعادة بناء المستشفيات والمدارس في المناطق التي تم تحريرها اضافة الى التمويل في مجال التعليم والصحة والحماية الاجتماعية».

واضاف ان البنك يعطي مشورات للحكومة العراقية واطلاعها على تجارب الدول الاخرى بطرق جذب المستثمرين مثل تطوير المنظومة القانونية والادارية ومساعدتهم في الاطلاع على التجارب بهذا الخصوص لتحقيق المزيد من عملية جذب المستثمرين.

ولفت من جانب آخر الى ان البنك الدولي يعمل على تمويل القطاع الخاص عن طريق مؤسسة التمويل الدولية بطريقتين الاولى منها الدخول كشريك مع المستثمر في بعض المشروعات او اعطاء قروض للمستثمرين. واكد ان مجموعة البنك الدولي تعطي ضمانات من اجل تشجيع المستثمرين للدخول في السوق العراقي موضحا ان الضمانات تتعلق «بالمخاطر من الحكومة» مثل ضمان عدم تغيير القوانين كرفع الضرائب وسهولة تنقل رؤوس الاموال

أحد المتحدثين خلال الجلسة الحوارية

لقاء مع احد المراسلين الذين يقومون بتغطية المؤتمر

وسائل الاعلام تقوم بدور مهم لتغطية أنشطة المؤتمر